Copyright © King Saud University

٢١٨

ك.ش الكبريت الأحمر في علوم الشيخ الأكبر، تأليف عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي الشعراني ٨٩٨-٩٧٣هـ. كتبه احمد بن حسن بن فيض الله ١٢٦٠هـ.

١١٥ق ٢٥س ١٤×٢٠ر٥سم

٣٥٥٨ نسخة مجدولة جيدة خطها تعليق. طبع

الاعلام ٤: ٣٣١، كشف الظنون ١٣٨٢

١- الشعائر والتقاليد والأخلاق الاسلامية أ- الشعراني، عبد الوهاب بن أحمد - ٩٧٣هـ ب- الناسخ

جـ - تاريخ النسخ.

Copyright © King Saud University

شرح ابيات الشجاعي في قوله لاسيّما لمحمد الأمير

شرح
الله جلل القدر
ينحلو بلفظ سيما وما
بمع قبله وما بعده
لمحمد ترجمان الناقة
بالأمير

من آثار المرحوم الوالد الشيخ محمد ثناء الله محمدي عفا عنه

بسم الله الرحمن الرحيم حمد الهي انار مشكاة الافهام ه
بشرح اليقين ه فانكشفت شبهات الاوهام وانضح كل كمين ه
واصلي واسلم علي نبيه محمد ه قامع المعتدين لنصرة الدين ه
وعلي الآل والاصحاب الذابين عن حرم الاسلام بالظبا والوا
ي
وبذل كل ثمين فاوضحوا منهاج الحق ولم يراعوا صولة قائم
واقاموا الحج علي اهل العناد ولم تاخذهم في كومة لائم و
بعد فلما وقفت علي هذا الشرح اللطيف والانموذج
الغريب الاليف يزري بتحاسنه علي الروضة الفناء وهو
يفعل بالباب فعل العقار والمقلة الوسنا ه ومذهب في
بديع معانيه ه انشدت قايلا فيه ه لله شرح قوسما
بلطايف ه لاحت لعيني هن من تدقيقه ه يغني المتيم
عن وصال مهفهف ه يصبو العذول الي مدامة ريقه
كالدر في التصريف والترضيع بل ه كالشمس بل كالبدر
عند شروقه ه قد احتوي علي عبارات رايقه ه ونكات محررة
فايقه ه فيالك من صنيع لم يختلج ه مثله في صدر ولم يحم
علي غرايبه الانيقة طاير فكر ه اقسم بصبح طرسه ه وسواد
نفسه انه لبديع في التناسق والانتظام ه محلاة بفرايد
الفصاحة ابعاضه من به بدا الي لاختتام قاله الراجي
عفو ربه العظيم الشان ه عبد اللطيف بن محمد الكو
شان وسبي غفي عنه ـــــ ١١٧٢ ه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين

نحمدك اللهم يا من وفقنا لعين الصواب، ونصلي ونسلم
علي انبيائك الذين انتجبتهم من الخلق اي انتخاب، ولاسيما
سيدنا ومولانا محمد الذي قربته ورفعت له الحجاب، حتي
دني فتدلي فكان قاب قوسين او اشد اقتراب محمد الذي انزل
عليه يا مولانا في محكم التبيين، فتوكل علي الله انك علي الحق
المبين، انك لا تسمع الموتي ولا تسمع الصم الدعاء اذا ولوا مد
برين، صلي الله عليه وعلي آله واصحابه والتابعين
وتابعيهم الي يوم الدين، وبعد فيقول العاجز الفقير، الي
الغني القدير، محمد بن محمد الملقب بالامير، عامله الله
باللطف وحسن التدبير، قد كنت رأيت ابياتا تتعلق
بكلمة ولاسيما وهي في غاية الحسن والاتقان، ناشئة
عن تحقيق وتدقيق وامعان، كيف وهي لحسنان الزمان،
وبهجة الاخوان، الشيخ احمد بن الامام الشيخ احمد السجا عي
عاملني الله واياه والمسلمين بالاحسان، بجاه سيدنا
محمد سيد ولد عدنان، فوضعت عليها تعليقا لطيفا في
زمن قصير يفيد العشا فاعتني به بعض الاذكياء وحشاه،
واورد عليه من الاعتراضات ما استغنى بفضل الله علي جوابه
ثم حشاه بعض اخر مجيبا عن بعض تلك الاعتراضات لاه
عن جميعها لعدم اطلاعه علي جميع الحاشية الاولي وقد
من الله علي باطلاعي عليها فوضعت هذا ثانيا في

شان

شان ذلك مع مزيد فوايد فاقول وبالله استعين قال
المص ومايلي لاسيما اعلم انه يجب الابتدا بالبسملة
والحمدلة في الامور ذوات البال للحديث المشهور ولا
شك ان هذا التاليف من ذوات البال وحاشا المص ان لا
يعمل بالحديث فيجب ان يكون ابتدا بهما نطقا وذلك كاف
الا انه جرت عادة المولفين بادراجهما في مولفاتهم لفظا
ورسما والمص خالفهم في ذلك فلابد لمخالفتهم من نكتة
فلعلها والله اعلم هضمه نفسه بان تاليفه هذا ليس
من المولفات ذوات البال التي جرت العادة فيها بهاذكر حتي
يأتي علي عادتها وهذا الاعتبار عليه وهو المراد بقولي في ه
الصغير وكانه تركهما من النظم هضما لنفسه بان تاليفه هذا
ليس من الامور ذوات البال وهذا احسن تواضع من داب ه
الرجال انتهي قال المعترض ما نصه والانسب في التعليل ان
يقول وكانه تركهما من النظم اشارة الي عدم تعين رسمهما
لان قول النبي صلي الله عليه وسلم لا يبدا فيه ببسم الله
الخ اعم من ان تكون لفظا وخطا او خطا لا لفظا او لفظا لا خطا
لان حذف المعمول يؤذن بالعموم وان كان الثواب المترتب
علي لفظهما مع كتابتهما اكثر من الثواب المترتب علي فعل
احدهما فقط واما ما ذكره من الهضم فيه فلا ينهض علة
للترك اللهم الا ان يكون بمعونة انه ليس ممن يودي الحمد
علي ما ينبغي لكنه لا يظهر في جانب البسملة لمن تامل

لمن تامل انتهى كلامه واقول انما الذي لاينهض علة ماذكره هو
من الاشارة اذ حيث كان الابتدا الرسمي داخل في الحديث وان
لم يكن على سبيل التعيين وكان جمعه مع اللفظي اكثر ثوابا وجرت
عادة الموفقين به قديما وحديثا فلا ينبغي تركه لمثل هذه ه
الاشارة الى ماهو معلوم من خارج مما لاثواب فيه بخلاف
ماذكرناه من التواضع ففيه ثواب اعظم من ثواب الجمع لاريب
فساغ العدول عن الجمع اليه ونهض الهضم علة للترك وقوله من
الهضمية صوابه من الهضم اذ الهضمية الحال المتعلقة بالهضم
اعني الكون هضما كما ان العالمية الحال المتعلقة بالعالم اعني
الكون عالما ونحن لم نجعل العلة الكون هضما بل نفس ه
الهضم فان اجاب بتجوز او تقدير قلنا لاحاجة لما يحوج لذلك
مع انه خلاف الاختصار ش قال المعترض ايضا ما نصه
ومع ذلك فالباقي في قوله بان الخ اما للتعدية وهو باطل لانه
لامحالة اوللسببية بمنزلة قطعا من الامور ذوات البال فان اريد انه ليس من مهمات
لام العلة للترك فهي اما علة ذوات البال منع بان الامور ذوات البال في الحديث نكرة فيعم كل ه
ثانية للترك وهو باطل مع الافراد واما علة للعلة وبطلانه ظاهر البيان لعدم التمام
الكلام فتامله بالانصاف وعليك مني السلام انتهى كلا مه
واقول كونها للتعدية للترك او الهضم لايتوهمه عاقل لتعدم
صحته فلا ينبغي التعرض له ولو على سبيل توسيع دايرة ه
الاعتراض وكونها للسببية متعلقة بالترك غير مراد لنا انما
هي للسببية متعلقة بالهضم والمعني تركهما التنهضم نفسه

بان

بان تاليفه الخ والكلام بذلك في غاية الالتيام فكيف يجعل عدم
صحته لايحتاج لبيان ولايخفى ان كونها علة للعلة وهي هضما
يقتضي تعلقها بالعلة فهو غير كونها بمنزلة لام العلة ه
للترك المقتضي لتعلقها به لانه قسم مندرج تحته كما هو
صريح عبارته ولنرجع الى المقصود فنقول مقتضى الترتيب
الوصفي ولاسيما ان يبحث فيها اولا عن الواو من حيث
كونها اعتراضية وغيره مما ياتي ثم عن لا من حيث جواز حذفها
وعدمه وغيرهما مما ياتي ثم عن سي من حيث الاعراب وغيره
ثم عن ما من حيث كونها موصولة او نكرة او زايدة وغيره ثم
عن مجموع ولاسيما وهل هو من ادوات الاستثنا ثم عن الاسم
الواقع بعدها من حيث اعرابه وحلول الجملة محله وعدمه
والمص خالف هذا الترتيب فكانه لان قصده البيان على
اي وجه كان وانه اهتم بما قدمه على غيره بحسب ماظهر
له يتامل واخل بالبحث الاول ولنتكلم عليه فنقول
قد ربعض مشايخنا ان الواو في ولاسيما اعتراضية واقول
بفضل الله هو خير متعين اذ لامانع من جعلها للحال
وجملة لاسيما كذا حال من الاسم الواقع قبل ولاسيما فيكون
محلها نصبا ابدا فاذا قلت ساد العلما ولاسيما زيد ه
فجملة لاسيما زيد حال من العلما والمعنى ساد والحال انه
لامثل زيد موجود فيهم اي لامثله في السيادة او في العلم
وهما متلازمان اذ المعني ساد والعلم لان تحقيق تعليق

بناء على ماذ قيل يجوز الاعتراض في اخر الكلام صح

الحكم بمشتق موذن بعلية مبتدأ الاشتقاق والعلة والمعلول مثلا زمان
وعلي كل فالمراد ان زيدا افضل منهم وان صدق المدلول لغة بانه
انقص الا انه غير مراد عرفا ونظيره قولهم لا احد اعرف من
فلان يريدون انه اعرف الناس وان صدق بالتساوي وكذا
القول في اكرم العلما ولاسيما زيد الا انك تقول هنا على
المعنى الاول فيما قبله ولا مثله في استحقاق الاكرام الماخوذ
من قوة الكلام اذ لا يامر عاقل بشي الا لمن يستحقه وكانه قيل
استحق العلما الاكرام ولا مثل زيد موجود فيهم لا وعلي هذا
فهي حال مقارنة في الموضعين على المعنيين ولك في
الموضع الثاني معنى ثالث هو ان المراد لا مثلهم في الاكرام
بالفعل وعليه فهي حال منتظرة ولا مانع ايضا من جعلها
عاطفة في المثال الاول اتفاقا وفي الثاني عند من يجوزه
عطف الخبر على الانشا وعلي هذا فهي تابعة لما قبلها محلا
وعدمه فهي في غير غاية ما تكلمت به الحق احق بالاتباع و
لاسيما الواضح في محل رفع اذ الجملة قبلها خبر عن غاية
وفي نحو قلت له انصف المفاضل ولاسيما المتاديب في
محل نصب اذ الجملة قبلها معمول القول وفي نحو نطقت
بسادا العلما ولاسيما العاملون في محل جر واذا قلت ابتدا
اكرم العلما ولاسيما فلان فلا محل لها لكونه الجملة قبلها ابتدا
ئية لا وقد استدعى الكلام على الواو الكلام على جملة ولا
سيما كذا من حيث محلها من الاعراب وعدمه وهو ان

٧ اوتقول المراد ولا مثله في طلب الاكرام المفاد من افعل

٧ ولا مانع من جعلها للاستئناف وهو ظاهر وعليه لا محل لها من الاعراب صح

لم

لم اجده في النقول مقبول عند اولي العقول واما الكلام على
الواو من حيث الحذف وعدمه فنقول جرى في الحذف خلاف
ذكر تغلب انه خطا ونقلوه متقدمين له على جواز الحذف
المنسوب لغيره فظاهر كلامهم ترجيحه وذكر الفارسي ما
يقتضي جواز حذفها وذلك انه جعل سي حالا مما قبلها
دخل عليها الناصبي ومعنى قولك ساد العلما لاسيما زيد
ساد والاصل ساد العلما لا سيما زيد فاعترض عليه بان الحال المفردة
لا تدخل عليها الواو اي اذا لم تكن عاطفة لها على حال اخرى
قبلها كما هنا فان كانت عاطفة نحو يا ايها النبي انا ارسلناك
شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا
منيرا دخلت فاجيب بانه انما يقول بالحالية عند عدم
دخول الواو واما عند دخولها فسيء عنده اسم للاشارة
كما ياتي وهذا معنى قوله في الصغير عند قول الممص فيما ياتي
ولا تحذف لا من سما وكلا لا تحذف الواو واجاز بعضهم
حذفها وبه قال الفارسي زاد وهي حينئذ اي حين حذف الواو و
نصب على الحال واقول المعترض هنا ان الشي اخل بالا
عتراض الاول يعني به هذا الاعتراض سهو لما علمت من
الاشارة له بذكر جوابه والاعتراض الثاني ان لا اذا دخلت
على وصف او حال وجب تكرارها ولم تكرر هنا واجيب بانها
مكررة معنى اذ هو في قوة لا مساوي لزيد ولا زايد بل
عليه بل ناقصون وهذا كاف اذا علمت هذا فقول الممص

٢ التبرية

من ع

ك

ومايلي لاسيما اما جار علي جواز حذف الواو والاصح يلي ولا سيما بالواو ولا مجرد اعنها او ان مراده يلي لاسيما بعد تقدم
الواو عليه وحذف الواو مع انها مراده ومع ان ذكرها اوفق
بالاستعمال للضرورة **ان تكرا** اي أتي به نكرة نحو اكرم الرجال
ولاسيما رجل كريم **فاجرر او ارفع** النافي جواب ان لعدم
صلاحيته للشرطية وجملة الشرط وجوابه خبر ما وعايده
ضمير نكرا والهاء للاطلاق وكذا مفعول اجرر وارفع اذا صله
اجرره او ارفعه فحذف المفعول منويا ويحتمل انه منزل
منزلة اللازم فلا يحتاج الي تقدير مفعول اي فاحكم بالجر
او الرفع وليس قصده التخيير المستوي لما ياتي من انهما
موتبان في الرتبة كما رتبهما هنا في الذكر **ثم نصبه اذكرا** ثم
للترتيب الذكري لا الرتبي اذ لم يصرحوا بكون النصب اضعفها
وسيأتي لنا فيه كلام بفضل الله تعالى **تنبيه** وجه الم
الرفع والنصب بقوله وعند رفع مبتدا قدر وبقوله وه
انصب حيث او اهمل وجه الجر وهو بالمضاف كما ياتي فكان
ينبغي ان يذكره ايضا وان يذكر الثلاثة هنا ليسلم من
التشتيت الحاصل بالفصل بين هذه الاوجه وبين توجيهها
تبعا بالكلام علي ما اشار له بقوله في الجر ما زيدت وبين
التوجيهات بالكلام علي سي المشار له بقوله وفي رفع وجرا
عوض سي تقي والامر سهل نكتة الف اذكرا منقلبة
عن نون التوكيد الخفيفة والسر في الاتيان بها انه لما ه

اتي

اتي بهم اوهم ان النصب اضعف الاوجه مع انه ليس موجودا
في كلامهم علي انه ياتي ما يفيد انه ارجح من الرفع فاتي بنون
التوكيد لتعادل تقويتها ما اوهمه من الضعف ويرجع
الامر الي الترجيح الخارجي وسيأتي تامله فانه حسن **في الجر**
ما حرفية **زيدت** بين المضاف وقوسي والمضاف اليه وهو
الاسم المجرور علي حدها في ايما الاجلين وقوله في الجر متعلق
بزيدت الواقع خبرا عن ما ففيه تقديم معمول الخبر الفعلي
علي المبتدا علي مذهب من يجيزه وان منعه بعض محتجا
بان نفس الخبر الفعلي لا يتقدم ليلا يلتبس التوكيد بالفعل
والفاعل فكيف يتقدم معموله ان قلت قد قلت ان ما
حالة الجر حرفية فكيف تقع مبدا في المم قلت هي في المم
اسم اذ القصد منها لفظها ان قلت اذا كانت اسما فكيف
نحكم عليها بانها حرف زايد وهل هذا الائتناف قلت المحكوم
عليه بالاسمية لفظها والمحكوم عليه بالحرفية والزيادة ه
مدلولها وهو كلمات ما الواقعة في تراكيب ولاسيما فهو
لفظ مسماه لفظ **وما في رفع** اسمية في محل جر بالمضاف
وهو سي **الف وصل لها** بالجملة المركبة من الاسم المرفوع ه
خبر او الضمير المقدر كما ياتي في قوله وعند رفع مبتدا قدر
وهذه الجملة علي هذا لا محل لها من الاعراب اما علي ان
ما نكرة والجملة صفة لها المشار له بقوله **قل او تنكر وصف**
فهي في محل جر وضمير وصف اما راجع للمتنكر المفهوم

من تنكر واما للتنكير مراد به الفكرة فهو استخدام واما له باقيا
على معناه وهو من الحذف والايصال والاصل وصف فيه اي
وصفت ما في حالته الا ان الحذف والايصال بابه السماع هذا
ان كان قوله وصف ماضيا مبنيا للمجهول وعليه فلا فايدة
لقوله قل الا لكملة الوزن ويحتمل انه وصف امر من وصف وهو
مفعوله محذوف اي وصف انت ما في حالة التنكير بالجملة و
الواو فيه للعطف ويكون فايدة قوله قل التوصل لقوله صف
ليكون عطفا عليه اذ لا يصح عطفه على غيره مما قبله لانه
انشا وما قبله خبر وان كان يستغني عنه على مذهب من
يعطف الخبر على الانشاء او يجعل صف مستانفا وسكت
المص عن ما حال النصب وياتي لنافيه كلام عند قوله وهو
انصب مميزا وعند رفع مبتدا اقدر وذلك المبتدا هو
رابط الصفة وعايد الصلة وحذفه هنا ليس شاذا بل
واجب سوا طول الصلة وعدمه وذلك انهم التزموا الا
سيما بالاستثنائية في عدم وقوع الجملة بعد كل جامع ٧١٢
مخالفة ما بعد كل لما قبله وان كان المخالفة في الاكونه
مخرجا مما قبلها وفي ولاسيما بكونه اولى منه بالحكم وهذا
التوجيه ذكره المحققون الذين لا يجعلون ولاسيما من
ادوات الاستثنا وهو لا يستلزم ان لاسيما من ادوات
الاستثنا اذ غاينة الحاق ولاسيما بالا في عدم وقوع الجملة
بعدها جامع مطلق المخالفة واما كونها من ادوات الا

ستثنا

الاستثنا باعتبار ما معها من المخالفة او لاتمام اخ لا ه
تلازم بينه وبين هذا فقول بعض هذا على ان لاسيما من
ادوات الاستثنا وسياتي ان الراجح خلافه غلط ومما يقتضي
وجوب الحذف ايضا ان هذا الكلام جري في كثرة الاستعمال
مجرى الامثال فلا يغير عما سمع فيه من الحذف ثم شرع في
الكلام على سي فقال وفي رفع وجر اعرب سيء تلي واعرابها
نصب لانها اسم للاضافة وهي مضافة لما حال الرفع و
للنكرة بعدها حال الجر فيجب نصبها ولا يلزم على الاول
ان قدرت ما موصولة عمل لا في معرفة لان سي معناه
مثل فهو متوغل في الابهام فلا يتعرف بالاضافة وخبر لا ه
محذوف اي موجود ان قلت هل يجوز رفع سي على
ان لا عاملة عمل ليس قيا ساوان كان لم يسمع الا بالنصب
قلت لا يجوز لعدم ملاقاته القصد اذ المراد بقولك
ساد العلما ولاسيما زيد نفي جنس المماثل لزيد بنفي جميع
افراده لا بنفي الواحد الذي لا ينافي ثبوت الاكثر كما هو
مفاده العاملة عمل ليس وقوله اعربن اي وجوبا كما هو
حقيقة افعل خصوصا وقد اكده بالنون وقدم الجار والمجرور
ليفيد الحصر فاخذ منه ان النصب لا يجب فيه الاعراب
وياتي لنافيه كلام وانصب الاسم النكرة مميزا اما سي
نفسها فتكون ما حينيذ حرف كاف عن الاضافة وهو
فتحة سي لافرادها بنا هكذا قال بعضهم ونقلته في

التنبيه في الجملة الصادقة صح

تنبيه اصل سي سوي دخله ما دخل ما ذ نة شاذا وبا
وتنا وبنا وبقلة في نثر هم في نثرهم ما ذ نة شاذا وبا
فيه قوله ما استثنى ويستثنى به من الا مذكورة او
فلم يقولوا سوا الا شاذا كقوله ولم يقولوا سوا الا شاذا كقوله

الصفير واقول قد يمنع افراد سي في هذه الحالة بل هي شبهة
بالمضاف ضرورة ان التبيين الذي اتصل وتعلق بها شيء من
تمام المعني اذ هو اولي بذلك من النعت لانه هيين للذات
والنعت مبين للصفة والنعت داخل في ماهو من تمام المعني
الا انه لا يوجب الشبه بالمضاف لاشتراطهم فيما يوجبه
ان يكون معمولا والتبيين معمول لما ميزه قال ابن مالك
اسم بمعني من مبين نكرة ينصب تبيين ابما قد فسره و
حينئذ فنصبة سي علي هذا اعراب وانما ما بنا علي انها
نكرة تامة وسي مضافة اليها كم قلت في الصفير وهو
الوجه الثاني اقرب وذلك ان التبيين عين المميز معني والاسم
النكرة ليس هو عين الشيء والمثل بل هو عين الشيء الذي
قصد نفي المماثلة له وذلك هو مدلول ما اه وقولي اقرب
يفيد ان الوجه الاول صحيح الا انه غير اقرب وكيف لا يكون
صحيحا وقد صرح به المحققون ووجه بان المراد بالنكرة ه
كرجل في قولك اكرم الرجال ولا سيما رجلا كريما مطلق فرد
من ماهيتها وهو عين الشيء فهو تمييز له والسي
مضاف معني الي فرد معهود كرجل كريم معهود لذلك هو
الذي قصدت نفي المماثلة له وان كفته ما عن الاضافة
لفظا ولا شك ان هذا التاويل في غاية البعد وقولنا و
الاسم النكرة ليس هو عين السي الخ منظور فيه لغير
الكلام بقطع النظر عن بعيد التاويل وحينئذ فلا يحتم

نفتحة اعراب صح

الفساد

الفساد حتي ينافي ما يقتضيه قولنا اقرب من صحة الثاني اذا
عرفت ذلك تبين لك الفساد فساد قول المعترض بعد نقل
التوجيه المذكور مشيرا اليه واذا صح ذلك ارتفع الاشكال
وبطل قول الشرواني الاسم النكرة ليس هو عين السي والاظهر هو
اقرب الي الابطال لا انه قريب للصحة كما هو ظاهر عبارته ه
انتهي ثم اشار الي ان قول امري القيس ولا سيما يوم بدارة
جلجل مروي بلاوجه الثلاثة بقوله وقل لا سيما يوم باجوا
ثلاث فاعلما لتنبيهان الاول قال المص في شرحه ما نصه ه
قال ابن مالك واذا كانت ما موصولة جاز وصلها بفعل او تاخر
ظرف نحو اعجبني كلامك لاسيما تفظ به ويعجبني التهجد لاه
سيما عند زيد انتهي اه قلت وقياسه اذا كانت نكرة فجاوهن
جاز وصفها بهما وعلي كل فهو معارض لما سبق من ان لا لا يعطي
سيما ملحقة بلا في عدم وقوع الجملة الظاهرة بعدها فا
كان هذا معتمد اسماع بطل ما سبق والابطل ما هنا
هكذا اعباري في الصفير قال المعترض ما نصه هذا انما
يتمشي علي القول بان لا سيما من ادوات الاستثناء وهو
ضعيف والراجح خلافه كما نص عليه غير واحد من المحققين
لان ما بعدها اولي بالحكم ما قبلها فلا مخالفة بالنفي والا
ثبات الذي هو معتبر في الاستثناء وجود التخالف بالاولوية
وعدمها لا يوجب كونها من ادوات الاستثناء كما هو ضرور
واذا علمت ذلك علمت بطلان التزييد المذكور في كلامه

الاريب يوم صالح لك منها صح

ودارت جلجل بجيمين اسم لغدير
وكان يهوي بنت عم له يقال لها عنيزة
فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال و
سار مع الرجال قدر غلوة ثم كذلك اي ذلك امري القيس
من الارض حتي ورد النساء الغدير تغتسل
وجلس علي تل يشرف منه وخلف
حتي سالي النهار فخرجن وقلن
فاقته
ولما ازدن الرحيل حملت كل
ومتاعه وحملته
منها خذا البيت ومنها ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك
يعقر يا امري القيس فانزلني
عقرت للعذاري مطيتي فيا
مي يجبا من رحلها المتحمل ومرحلي
مسيري راحلة اي ماشية بهلك
البعير صح

كما لا يخفى وما يرشح لذلك قول ابن مالك في التسهيل
والمذكور بعد لاسيما منبه على الاولوية بالحكم لا مستثنى
اهـ كلامه واقول قوله هذا انما ينهض الى قد سبق فلا
منعه في توجيه وجوب حذف المبتدا فلا نعيده واما قوله
لانه مخالفة بالنفي والاثبات الخ فيجاب عنه القايل بانها
من ادوات الاستثناء ويقول هو مخرج من المساوات
المفهومة من الكلام ومعنى قولك سادات العلماء ولاسيما
زيد تساوي العلماء في السيادة الا زيدا فانه فاقهم فوجد
التخالف بالنفي والاثبات وان كان تكلفا واما معارضة ما
قاله ابن مالك لما سبق فظاهرة وذلك ان مقتضى ما
سبق انه لا يقع بعد ولاسيما جملة اصلا وهو قد صرح بان
الجملة تقع بعدها فيلزمه جواز التصريح بالمبتدا في نحو
سادات العلماء ولاسيما زيد فيقال ولاسيما هو زيد واي فارق
بين الجملة الفعلية والاسمية حتى تقع الاولى بعدها
دون الثانية وشافهني المعترض بان كلام ابن مالك فيما
اذا كانت بمعنى خصوصا وحينئذ فتقع الجملة بعدها
وما سبق فيما اذا لم تكن بمعنى خصوصا واقول هو فاسد
اذ حال كونها بمعنى خصوصا تكون مجمع لاسيما معناه
خصوصا وهو في محل نصب مفعول مطلق وكلام ابن
مالك ليس في هذا المقام بل في مقام رفع ما بعدها وكون
ما حال الرفع موصولة ولا شك ان هذا انما له اذا لم تكن بمعنى

خصوصا

خصوصا لما ياتي من انفراد الرضي به واذا علمت هذا
علمت صحة قول الفاضل السيد محمد المغربي في حاشيته
على الصغير المعارضة ظاهرة لا تحتاج لايضاح وانكارها
مكابرة وفساد قول المعترض عليه هذه عبارة فاسدة
ناشية عن ضلال قايلها وسوء فهمه لعدم اطلاعه على
كتب العربية خصوصا وابن مالك مجتهد في التحويل الحاير
تسليم المعارضة انتهى واقول لله در هذا المعترض من
من فهامة ادوب فسبحان من خصه بتحقيقات لم يفتح
بها على عاقل ابدا زاده الله فهما وادبا وقوله خصوصا
وابن مالك مجتهد لا يفيده شيء اذ ما سبق منقول عن
مجتهدين ونفس ابن مالك مسلم له فيما يظهر ولو سمع
عبارته مجنون لقال له ما مرادك بالذي في كتب العربية
ولم يطلع عليه فان قال هو نفس مذهب ابن مالك السا
قال له قد اطلع عليه حتى اورد عليه الاعتراض وان قال
هو ان الجملة تقع بعد لاسيما ان كانت بمعنى خصوصا قال له
هذا مشهور لكل احد ويتبين له ان كلام ابن مالك ليس
فيه كما سبق التنبيه الثاني ارجح الاوجه السابقة الجر
بحذف الياء لانه لاحذف صحه وزيادة ما لكثرتها لا توجب ضعفه
المرفوع صح بخلاف الرفع فان فيه وهو في حد ذاته شاذ قياسا و
سماعا اذا لم يحصل طول وان كان بالنظر لهذا التركيب
غير شاذ كما سبق فما يجاب به الضعف من حيث ما هو الشا

فيه هكذا قلت في الصغير وقولي فايجابه الضعف من حيث
ما هو الشان فيه اشارة لجواب ما وجدته بخط بعض الاه
ذكيا على طرة شرح المص ومعناه ان الحذف هنا مستثنى من
قول ابن مالك وان لم يستطل فالحذف نزر فما معنى التضعيف
به والا لزم التضعيف في كل مقيس او التحكم او بيان الفرق
وكتبه المعترض اعتراضا على تسع ما رايت من محاولتي الجواب
عنه المشعوبة فعجبني لمن لا يفهم كلام الناس كيف يتعرض للكتابة
عليه ويمكن الجواب ايضا بان لا نسلم انه مستثنى من الشذ وذ
السماعي والقياسي مقابل من الاول فقط وهذا لا ينافي
ضعفه من حيث التزام ما هو شاذ في القياس وايضا يضعفه
ان في نحو ولا سيما زيد اطلاق ما على من يعقل وسكتوا فيما
اعلم عن النصب ويوخذ من تقليل ارجحية الجر السابقة انه
اولى من الرفع وان كان ادون من الجر من حيث اطلاق ما على
من يعقل في نحو ولا سيما رجلا كريما على الوجه الثاني الذي
سبق استقرابه هذا وان اشعر تقديم الرفع على النصب
في كلامهم بخلافه ثم اخذ في مفهوم قوله ان نكرا فقال
والنصب ان يعرف اسم قا منعا اذ هو على التمييز وهو
لا يكون الا نكرة وقدم المعمول لافادة الحصر فاخذ منه
جواز الوجهين السابقين اعني الجر والرفع وكذا ياتي جميع
ما يتعلق بسي وبما بعدهما وقيل يجوز النصب ايضا و
كانه مبني على جواز تعريف التمييز كما هو قول الكوفيين

التلازم
صح

وقال

وقال في المغني واما انتصاب الاسم المعرفة في ولا سيما زيدا
فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا في الاستثنا
ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل بالاولي واجيب
بانه مخرج ما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
قبلها وعلى هذا فيكون استثنا منقطعا اه كلام المغني
حرفا بحرف وقول المعترض على النقل ان قوله ورد الى قوله
وعلى هذا ليس من كلام المغني ممنوع فانه مصرح به هكذا اه
فلعل المعترض اطلع على نسخة محرفة الا ان جعله الاستثنا
منقطعا فيه نظر اذ هو مخرج من المحكوم عليهم بالمساواة
ومعنى ساد العلما ولا سيما زيد تساوي العلما في السيادة
الا زيدا وحينئذ فهو استثنا متصل لدخول المستثنى
في المستثنى منه وقد بينا ذلك في الصغير عند قول المص
وامنع على الصحيح الاستثنا بها الذي هو كالعلة لقوله
هنا والنصب ان يعرف اسم فا منعا وبعد سي اطلق سي
واراد سيما من اطلاق الجزء واراده الكل وان فيه حذف
الواو وما عطفت والاصل وبعد سي وما لازمها اعني كلمة
ما جملة فاوقعا اي اجز وقوعها بعدها وذلك اذا نقلت
سيما وجعلت مفعولا مطلقا كما هو صريح كلام الرضي الاتي
وان كان كلام المص لا يفيده اجاز الرضي حيث قال ويجوز
ما بعد سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوبا

بناء على ما سبق عن المغني صح

وفي السيد الدماميني على المغني
لا مانع من نصب المعرفة بفعل محذوف
اي ولا مثل شيء اعني زيدا صح

المحبة صح

الجعل على انه مفعول مطلق مع بقائه على نصبه الذي
كان له في الاصل حين كان اسما لا التبرئة على نصبه فاذا
قلت احب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل
المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في احبه ولا
سيما وهو راكب انتهى هكذا نقل المص في شرحه ومحل
الشاهد اخر العبارة اعني قوله وكذا في احبه ولا سيما وهو
راكب لانه هو الذي وقعت فيه جملة بعد ولا سيما واما قوله
احب زيدا ولا سيما راكب فليس فيه جملة لا بحسب الحال
الراهنة وهو ظاهر ولا قبل الحذف اذ المحذوف مفرد هو
لفظ زيد والاصل ولا سيما زيد راكبا هكذا يتعين ولا بد
نقول بقوله المص ان الشاهد فيه ايضا لانه فيه جملة
هي جملة اخصه العامل في ولا سيما ونقدره موخرا ليكون
واقعا بعدها لان هذا يبطله امور الاول انه حيث جعل
الشاهد اول العبارة تعين عليه ان يقدر العامل موخرا
وهو خلاف الاصل فلا معنى للتعيين بل ولا ارتكابه لغير
موجب وكون الشاهد في اول العبارة كما هو في اخرها لا
ينهض موجبا ولين سلم ان هذا معنى كلام الرضي لرد
بشيء اخر هو اننا اذا سمعنا العرب تقول احب زيدا ولا
سيما راكبا فمن اين ياتينا ان العامل موخر حتى نقدره
كذلك ويكون من قبيل وقوع الجملة بعدها الثاني ان هذا
التقدير على تسليمه ممكن في كل مثال فيقتضي ان كل

كلام

كلام وردت فيه سيما بمعنى خصوصا لا يكون بعدها الا جملة هي جملة صح
العامل المؤخر وتخصيصه ببعض الامثلة مع امكانه في
جميعها تحكم وهذا المقتضي مخالف لقولهم على مذهب الرضي
تاتي سيما بمعنى خصوصا فيقع بعدها المفرد والجملة الثالث
انه مخالف لتقدير الرضي نفسه اذ هو قدر العامل متقدما
معبرا عن سيما بمخصوصا حيث قال فيما سبق اي واخصه
بزيادة المحبة خصوصا راكبا وحمله على انه مجرد حل معنى
وان الاعراب خلافه بعيد كل البعد الرابع قولهم ظاهر كلام الرضي
انه اذا لم يحذف ما بعدها بل ذكر لا تكون بمعنى خصوصا فقد
هذا على ان المحذوف شيء يمكن وجوده مع كونها ليست
بمعنى خصوصا ولا يسع العاقل ان يقول ان العامل فيها
بناء على انها بمعنى خصوصا يمكن وجوده مع كونها ليست
بمعنى خصوصا لما فيه من التنافي فالحق ان معنى
كلام الرضي ان سيما تاتي بمعنى خصوصا فيقع بعدها المفرد
كما هو للمثال الاول والجملة كما هو المثال الثاني وهو محل
شاهدنا ولا تنافي في الكلام ابدا خلافا لقوله المص ايضا ان
هذا التقدير منافي لكلام الشارح اولا وذلك انه فرض الكلام
اولا في وقوع الجملة بعدها وهذا التقدير يفيد ان الواقع
بعدها في المثال الاول مفرد فلو انصف لما قال والله ما قال
يقول الحق واليه المال انتهى وقد عرفت انه لا تنافي اذ هو
يكفينا شاهدا اخر العبارة واما المثال الاول

فيتعين انه من قبيل المفرد كما عرفت لما عرفت لايكون العامل يمتنع
تقديره موخرا كما توهم بعض انه دليلنا فشفع علينا بان
الحق جواز تقديره مقدما وموخرا ومن ادعى وجوب احدهما
فعليه بالبيان اذ الدعاوي لاتقبل بلا بينة وكتب هذا
المعترض تبعا للمص ما قاله المص وقد علمت رده تنبيه
ماسبق من نقل لاسيما الى المفعولية المطلقة فتقع الجملة
بعدها لم يوجد الا للرضي قال الدماميني ولا اعرف احدا ذهب
الى ما ذكره الرضي من ان لاسيما منقول من باب لا التبرئية
وقال المرادي قولهم ولاسيما والامر لذ التركيب فاسد واقول
يرد عليه ايضا انه ان كان مراده انها بمعنى خصوصا من
حيث ان ما بعدها اولى مما قبلها ومخصوص بالزيادة
قيل له هذا املازم لها فلا معنى لقوله على جعلها بمعنى
خصوصا المفيد انها قد لاتكون بمعنى خصوصا وهو لاه
ينتج ما ذكره من ان محلها نصب مفعولا مطلقا ولا يجوز
وقوع الجملة بعدها وان اراد انها قايمة مقام خصوصا و
ان حق المقام لخصوصا فنابت عنها سمي وصارت مفعولا
مطلقا كما هو قاعدة النايب عن المصدر فمن اين ياتيه
هذا وما الذي يدل عليه من الاستعمالات العربية
فالظاهر ان لانقول بهذا النقل اصلا ونجعل الكاف في
مثاله تعليلية او قد ياتي التعليل مشتقا نحو لله دره فا
رسا والمعنى احب زيدا متصفا بجميع الاوصاف ولامثل

شي

شي هو زيد المتصف بالركوب اي ان زيدا اتصف بالركوب
اولي بالمحبة واحق منه اذ لم يتصف به واما المثال الثاني
فهو فاسد كما قال المرادي بل ولو قلنا بالنقل فالقياس
ان لايليها جملة ايضا اذ سبب عدم وقوع الجملة بعدها هو
الحاقها بالا لشبهه الالحاق الجامع بينهما وهو مخالفة
مابعد كل لما قبله على ماسبق وهذا الجامع موجود سواء
كانت بمعنى خصوصا اولا فالحاقها بلا في احدى الحالتين دون
الاخرى تحكم بل الواجب الحاقها بها في الحالتين اذا علمت هذا
علمت فساد قول المعترض علي قولي في الصغير ويرد عليه ه
مثل ما ورد علي ابن مالك سابقا اي في قوله بوصلها بالجملة
الصريحة المغني به ما عرفت مانصه هذا في محل المنع فقد
نص اهل العربية على انها اذا كانت بمعنى خصوصا تقع الجملة
بعدها وامثلة ذلك اكثر من ان تحصى ثم قال وفي قولهم ان سيما
بمنزلة الا فلا يليها جملة محله اذا كانت باقية على معناها
فلا تنزيل ج ومن قولهم زعم انه لابد من التنزيل في الحالتين
والا كان تحكما فقد ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء لاندري
اين يتوجه انتهى كلامه واقول نص اهل العربية على ماذكر
من هبا لهم يوجد كيف وقد قال الدماميني مع سعة اطلا
عه لم اره لغير الرضي على انهم لو قالوا به لورد عليهم ما علمت
من التحكم اذ هو مجرد اعتراض عقلي وهذا اخر ما اورده المعتر
ض
علينا وقد علمت رد جميع ما اورده من الاعتراضات التهوا
ية

ها

ولما اذا كانت بمعنى خصوصا فانما
من منا هاهنا

البتة ص ح

ح جزم به
نسيبوه
ص ح

ان يعاملني ووالدي ومشايخي واخواني والمسلمين باللطف
في الدارين وان يطيل عمرنا ويبرك وقتنا البركة فيه وان يحسن
عواقبنا والحمد لله وحده والصلاة والسلام على عبده تنا
وصلاة نا سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

هو

الحمد لله الذي جعل العلم شرفا لاهله الافاضل وخصهم بتحقيق
المسايل وتحرير الدلايل وحلاهم والمهمهم سبيل الحق والعدول
عن كل باطل حتى افهموا المل منقول ليس نخص قولقد طايل وحلاهم
من العلوم باحسن حلية وجلاهم من المدارك باجمل جلية واظهر
لهم من حقايق معاني الكتاب ما اصابوا به صوب الصواب
فاعربوا عن حقايق الحق وافصحوا عن شايح الصرف وما
منهم نقاد الاوامسي في رياض العلوم يتبختر ويتخبو
من محاسن ازهار هل يتأنق ويتحبر والصلاة والسلام على
سيدنا محمد المبرى عن النقايص وسايرالعيوب المخبر ببلاغته الوا ردة
على احسن الاسلوب وعلى اله واصحابه الذي اتحموا الكل قايل
بسواطع البرهان وقواطع الدلايل اما بعد فلما منّ الله علي
باسعاف النظر في هذا الشرح البديع واجالة الفكر في هذا من را
سلوب الرفيع الجامع بين درجتي التحقيق وحسن الصنيع هو
الغنيته جمته للحسن جامعة وبرحضته زخرفت حقا بلامير
لما رايت بها الاطيار قد رجعت كذا بها حشها تشرو اما
بلحنيني ولقد ابدع في رصنيع لنا من التاليف وابرع في كل تحرير نظم المنين

ولا نود عليه بمثل ما ذكره من النزول الذميم اذ لا يركبه الا كل احمق
ثم قال المص ولا تحذف لا من سيما الاولى ان يقوله من لا سيما كما
هو ظاهر وكانه ضمن تحذف معنى تفصل اي تفصلا متحققا بحذف الشئ فزع
لانا انما لم تحذف لما سبق من انه جار مجرى الامثال وسي خفف
تفضلا كما في قوله فيه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفايه
من اعظم القرب وذكر ثعلب انه خطا وظاهر كلامهم ترجيحه وقد
قرر انه لم يوجد الا ضرورة والمص حيث اجاب خفف بقوله هو
تفضلا يوهم انه الراجح وليس كذلك فلو ابدل خفف بشدد
كان انسب بقوله تفضلا وامنع على الصحيح الاستشنا بها
وقال ابن السراج وابن بابشاذ ان بعضهم يستثني بها وسبق
شدد وتفضلا ثم بقد ذلك غاية الحسن وفي كلام المص عيب الاصراف وهو كما في شيخ الاسلام
الامر انه بقيد الوجه المشهور اقتران حركة الروي بحركة تبعد منها ثقلا ومعناه قول صاحب
وهو مجمع عليه ومعلوم من قول الكافي اختلاف المجيء بفتح وغيره ووجه وجوده في المص ان
في اول الابيات وما تكون بلا سيما ان تكرر الروي لا جايز ان يكون الالف لانها في بها زايدة والالف
قول ابي علي المروزي الجماة انه غير الاصلية لا تكون رويا بل هي هنا خروج وهو حرف اللين
الفضيلة كل وقت ولا سيما بعدها الوصل ولا ان يكون الها لان الها ضمير اكانت اصلية
اذا اشتد الاوام وقول بعد هذا منحو كاما قبلها لا تكون رويا بل هي وصل فتعين ان يكون البا
يرجع ان الفصل من حيث الحكم وهو مكسور في الاول مفتوح في الثاني وعيب الاصراف
بان هناك قولا بتخفيفها وهو خلاف المتبادر ثم
المتبادر من قوله لا يجوز ولا للموليذي كما قاله شيخ الاسلام بعد قول المتن
وسي خفف انه بها مخففة والاتيان والكل متقي هذا او توسل الى الروف الرحيم بحبيبه الكريم
بها مخففة وجه مرجوح لا يترتب عليه ان فصل
من حيث هو اتيان بل يترتب عليه من تلك الحيثية عدم الفضل
على ذلك الاتيان من حيث قيد بناوه على هذا الوجه المرجوح لا يوجب الفضل ايضا الذي قصد
اذا الفضل في مجرد معرفة ذلك الوجه لا فضيلة هو بعد هذا الكلام لا نظر لك الاطلاع
لا في العمل بمقتضاه قد علمت المنظور فيه على هذه اللغة وان كانت مرجوحة لا يقتضي التفضيل بان ذلك
بحيث من حيث هو اتيان بل يترتب عليه من تلك الحيثية عدم الفضل ايضا